يرجع في الفصل الاول على الغاصب وفي الثاني
لانه مدبر غصب مرتين فجني في كل مرة ضمن سيده
لها ورجع بقيمته على الغاصب ودفع نصفها الى ولي
الاول ورجع بما اي مدبر غصبه زيد مرة
فجنى عنده ثم رده على المالك ثم غصبه فجنى عنده
فعلى المالك قيمته بينهما نصفين لانه منع رقبة واحدة
ثم يرجع بتلك القيمة على
الغاصب لان الجنايتين كانتا عنده فيدفع نصفها
الى الاول ويرجع به على الغاصب قبل دفع النصف فيه
الى الاول وهذا مستقيم عليه وقيل فيه خلاف محل
رح كما في تلك المسئلة ومن غصب صبيا حرا
فمات معه فجاءة او بحي لم يضمن وان مات بصاعقة
او نهش حية ضمن عاقلة الدية والقياس ان لا
يضمن وهو قول زفر والشافعي لان الغصب
في الحر لا يتحقق وجه الاستحسان انه لا يضمن با
لغصب بل بالاتلاف تسببا بنقله من مكان فيه الى
او الحيات كما في الصبي او دفع عبدا فقتله فانه

ما لا بلا ايداع ضمن وان تلف بعده لان الايداع يتعدى
الى مفعولين يقال اودعت زيدا دنانيرها فالفعل
المجهول وهو اودع اسند الى المفعول الاول وهو
الصبي فالوديعة ان كان عبدا ضمنه بالقتل وان كان
مالا غيره لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد
رحمه الله ويضمن عند ابي يوسف رحمه الله والشافعي
لانه اتلف مالا معصوما فلنا غير العبد معصوم
لحق التسبب وقد فوت حيث وضعه في يد الصبي و
اما العبد فعصمته لحق ادمي هو مبقى على الاصل الحرية
في حق الدم

باب القسامة

او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه
وجد في محلة او اكثر او نصفهم مع رأسه لا بعلة قاتله
وادعى الولي القتل على اهلها او بعضهم حلف خمسون
رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلنا ولا علمنا
له قاتلا ثم قضي على اهلها بالدية اي بديته
فالالف واللام يقوم مقام ضمير يعود الى المبتدأ
وهو ميت هذا عندنا وقال الشافعي ان كان هناك